مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 02 / السنة: 2022 / ص ص: 45 - 59

الأبعاد الاقتصادية لمشكل الفقر في العالم العربي وانعكاساته السياسية

The economic dimensions of the poverty problem in the Arab world and its political repercussions

تاريخ الإرسال: 2022/01/21 تاريخ القبول: 2022/05/28

حنان خرباشي* Hanan kerbachi
جامعة بومرداس University of boumerdes
h.kerbachi@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تروم الدراسة تبيان مدى تأثير الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر في بروز المشاكل السياسية في الدول العربية؛ حيث تفترض الدراسة أنه كلما تشعبت الأبعاد الاقتصادية للفقر كلما تأججت المشاكل السياسية. وعليه يكون هدف الدراسة هو الكشف عن الأبعاد الاقتصادية لاستفحال ظاهرة الفقر في الدول العربية، ومن ثم الوقوف عند مخاطر الظاهرة من الجانب السياسي. وبالاعتماد على الدراسة التحليلية تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن الفقر الذي يعيشه عدد كبير من الأفراد في البلدان العربية يدفع بهم إلى التعبير عن حالة السخط الاجتماعي قد تكون في كثير من الأحيان عبر الفوضى والعنف، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انعدام الأمن الاجتماعي والاستقرار في المجتمعات العربية.

الكلمات المفتاحية: الفقر؛ الوضع الاقتصادي؛ العدالة التوزيعية؛ اللااستقرار المجتمعي.

Abstract:

The study aims to show the impact of the economic causes of the poverty phenomenon on the emergence of political problems in the Arab countries ; where The study assumes that whenever the economic dimensions of poverty widened, the political problems exacerbate. Accordingly, the aim of the study is to reveal the economic dimensions of the exacerbation of the poverty phenomenon in the Arab countries, and then search for the risks of the phenomenon from its political side. Relying on the analytical study, it was concluded that the poverty experienced by a large number of individuals in Arab countries leads them to express a state of social discontent, which may often be through chaos and violence, which ultimately leads to social insecurity and stability in Arab societies.

Keywords: Poverty; Economic situation; distributive justice; societal instability

* - المؤلف المُراسل.

مقدمة:

تعاني المجتمعات العربية في مجملها من جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتأت تتزايد يوما عن يوم، وأهمها حالة اللامساواة وغياب العدالة التوزيعية في ثروات البلاد بين أفراد المجتمع، وانخفاض النمو الاقتصادي وتدهور الدخل الفردي وغيرها. وكلها تحديات تؤدي بدورها إلى بروز وتفشي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع، وهي ظاهرة شاملة لكل المجتمعات البشرية؛ فلا تكاد تخلو أي دولة من معضلة الفقر.

حيث يقبع عدد كبير من الأفراد في المنطقة العربية في براثين الفقر وفقا لإحصائيات المنظمات والمؤسسات الدولية شأنها شأن الدول النامية الأخرى، ويعرّف الفقر بشكل عام على أنه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، كما أنه يشمل الحرمان من التغذية والعناية الصحية، والتعليم والتكوين، والسكن اللائق والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، والتهميش من قبل مؤسسات الدولة الذي يجعلهم غير قادرين على التأثير في القرارات الرئيسية التي تكون في أغلب الأحيان متعلقة بمصيرهم ومستقبلهم.

وما يلاحظ على ظاهرة الفقر في المنطقة العربية أنها متفاوتة الدرجات بحيث تكون الدول منخفضة الدخل هي أعلى البلدان نسبة في الفقر مقارنة بباقي الدول.

وفي ظل تنامي ظاهرة الفقر في المجتمعات العربية لاسيما بعد موجة الربيع العربي منذ سنة 2011 التي أضرت بالاقتصاديات الوطنية، بات لزاما على الحكومات العربية وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالحد من الفقر، كما أن الظاهرة ونظرا لتفاقمها أصبحت المحور الرئيسي للأهداف والبرامج الإنمائية الدولية تحت قيادة منظمة الأمم المتحدة.

تأسيسا على ما سبق، تروم هذه الورقة البحثية دراسة ظاهرة الفقر في العالم العربي، من حيث أبعادها الاقتصادية وتداعياتها السياسية على دول المنطقة، فنحاول ولوج النقاش حول موضوع الورقة البحثية بطرح التساؤل البحثي التالي:

إلى أي مدى تؤثر الأبعاد الاقتصادية للفقر في بروز المشاكل السياسية في العالم العربي؟

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تنطلق الإجابة عن المشكلة البحثية من الفرضية التالية:

كلما تشعبت الأبعاد الاقتصادية للفقر كلما تأججت المشاكل السياسية

تتفرع عن المشكلة البحثية مجموعة التساؤلات الفرعية، المتمثلة في:

- ما هي الأبعاد الاقتصادية للفقر في العالم العربي؟
- ما هي الانعكاسات السياسية للفقر في العالم العربي؟
- كيف يتم محاربة الفقر في العالم العربي؟

نحاول معالجة هذه الأسئلة البحثية من خلال المحاور التالية:

أولا: مدخل تحليلي لدراسة ظاهرة الفقر

ثانيا: الأسباب الاقتصادية للفقر في الدول العربية

ثالثا: التداعيات السياسية للفقر في الدول العربية

رابعا: آليات وبرامج الحد من الفقر في العالم العربي

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من كونها تتطرق إلى قضية غاية في الأهمية، وهي ظاهرة الفقر بأبعادها الاقتصادية وتداعياتها السياسية، ما جعلها تطرح كأحد أهم القضايا الاقتصادية في أجندات ونقاشات المنظمات والمؤسسات الدولية، كما أن الظاهرة قد باتت محل اهتمام المفكرين والباحثين في سبيل إيجاد الحلول الكفيلة بالحد من الفقر الآخذ في الاتساع والانتشار، لاسيما وأن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة متشعبة ومعقدة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى ما يلي:
- تسليط الضوء على واقع ظاهرة الفقر في المنطقة العربية.
- الوقوف عند مدى انتشار الظاهرة واتساع نطاقها في المنطقة العربية.
- البحث في أسباب حصول واستفحال الظاهرة.
- الوقوف عند مخاطر الظاهرة من الجانب السياسي.
- الكشف عن الآليات والبرامج والسياسات المنتهجة في سبيل الحد والتقليل منها.

المحور الأول: مدخل تحليلي لدراسة ظاهرة الفقر

حظي موضوع الفقر بمكانة كبيرة في الأجندات السياسية للمجتمع الدولي منذ منتصف الثمانينات، حيث شكل أحد أهم المحاور الأساسية لبرامج وعمليات التنمية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

في الدول النامية.

ويعتبر الفقر في الأساس ظاهرة اقتصادية، وهو قضية معقدة ومتشعبة جدا، تأخذ أشكالا وطرقا مختلفة، وتتعدد تعريفات ظاهرة الفقر نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها إليه كونه ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد؛ لم تعد ترتبط بمستويات الدخل المنخفضة فحسب، بل تجاوزتها لتشمل مشاكل الرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها، وبذلك يكون مفهوم الفقر مفهوم ديناميكي يختلف من بلد إلى آخر وفقا لظروف معينة.

لكن على العموم الفقر الذي يعنينا في هذه الدراسة هو الفقر الاقتصادي؛ والذي ينتج عن عدم كفاية الدخل لتغطية الحاجيات الأساسية للفرد وأسرته.[1] وهو آفة عالمية تغذيها الأزمات المالية، كما أنها نتيجة للإرث التاريخي المتمثل في الاستعمار التقليدي[2]، ويتفاقم بشكل متزايد بسبب النزاعات والتغيرات المناخية، ويتركز ويؤثر بشكل كبير على سكان المناطق الريفية،[3] التي تفتقر عادة لمتطلبات الحياة وتغيب عنها التنمية، وتعاني من التهميش والإجحاف والإقصاء من قبل الحكومات على عكس المناطق الحضرية صاحبة الحظ الأوفر من التنمية والمشاريع الاقتصادية.

ويعرّف الفقر أيضا من حيث تدني مستوى المعيشة، وعدم كفاية الدخل وغياب الاستهلاك[4]، فعادة ما يعيش الناس في فقر عندما يحرمون من دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم المادية، وهو الوضع الذي يحرمهم من المشاركة في أنشطة تعد من الحياة اليومية في المجتمع.[5] في السياق ذاته، تعرف دراسة "شيبوم راونتري" «Seebohm Rowntree» الفقر من حيث الدخل على أنه مستوى من إجمالي الكسب غير كاف للحصول على الحد الأدنى من الضرورات اللازمة للحفاظ على الكفاءة البدنية[6]، ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن الفقر المقصود هو فقر مالي مرتبط أيما ارتباط بمستوى الدخل أو الأجر الذي يجنيه الفرد، ويُفترض أن يكون كافيا لتوفير متطلبات العيش اللائق به وبأسرته.

ويعرّف أيضا من حيث أن الأسرة تعتبر فقيرة إذا كان إجمالي دخل أو إنفاق أفرادها أقل من عتبة محددة يشار إليها غالبا باسم خط الفقر[7]، والذي يحدد ب 1.25 دولار في اليوم بالأسعار الدولية لسنة 2008،[8] و1.90 دولار لسنة 2015. في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

حين أن التعريف العالمي الموحد للفقر يستند إلى القدرة على كسب ما لا يقل عن دولار واحد يوميا، ووفقا لهذا التعريف يقدر عدد الفقراء في العالم بملياري فقير.[9] بيد أن البنك الدولي قد ذهب في تقريره حول معضلة الفقر سنة 2018 إلى أبعد من أن يكون الفقر مجرد حالة ناتجة عن انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك، بل يتسع ليشمل تدني مستوى التحصيل العلمي، وسوء الرعاية الصحية والغذائية، ونقص الخدمات الأساسية والأحوال المعيشية الخطرة.[10] وهو ما أكدت عليه الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول الفقر، حيث يعيش الفقراء دون الحريات أساسية مثل العمل والاختيار، وكثيرا ما يفتقرون إلى الغذاء والمأوى الملائم والتعليم والصحة، كما أنهم يواجهون خطر التعرض لسوء الصحة والاضطراب الاقتصادي والكوارث الطبيعية. وغالبا ما يتعرضون لمعاملة سيئة من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع، وهو ما يجعلهم عاجزين عن التأثير في القرارات الرئيسية التي تؤثر في حياتهم.[11]

تدفع ظاهرة الفقر إلى البحث في الأسباب والعوامل الكامنة وراء انتشارها، وهي أسباب عديدة ومتداخلة فيما بينها، كما أن بعضها يختلف من مجتمع إلى آخر، فمن الأسباب الشائعة لظاهرة الفقر انخفاض الدخل والبطالة وتدني المستوى التعليمي، إضافة إلى العنف والحروب والنزاعات، والإقصاء العرقي والطائفي وغيرها.

ووفقا للتقارير الدولية بشأن ظاهرة الفقر على المستوى العالمي، فإن عدد الفقراء قد وصل إلى ما يقارب ثلث سكان الأرض البالغ عددهم 6 مليار نسمة، بيد أن الجهود الدولية الرامية إلى محاربة هذه الآفة التي يمكن اعتبارها ظاهرة اقتصادية الشكل اجتماعية المضمون قد عملت على خفض معدلات الفقر، حيث خرج أكثر من مليار شخص من براثن الفقر على مدى السنوات الخمس وعشرون الماضية، كان معظم هذا التقدم في شرق آسيا، حيث انخفض معدل الفقر هناك من 52٪ في عام 1990 إلى 10٪ في عام 2010، ثم إلى أقل من 1 ٪ في عام 2015، مما ساعد على خفض المعدل العالمي كذلك.[12]

المحور الثاني: الفقر في الدول العربية

تعاني الدول العربية كغيرها من الدول النامية من تفشي مشكلة الفقر التي ظهرت كأحد أهم تحديات الأمن الانساني في المنطقة، والتي باتت هاجسا يؤرق الأنظمة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

السياسية التي ترى في الظاهرة تهديدا لاستقرارها، لاسيما وأن الظاهرة في تزايد مستمر.

أولا- أرقام واحصائيات حول الفقر في الدول العربية:

لقد أقرت احصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الفترة 2005-2009 أن الفقر ورغم نسبته المعتبرة إلا أنه يظل أقل انتشارا في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، بنسبة أقل من5٪.[13]

كما انخفض الفقر المدقع في المنطقة العربية من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010[14]، ومرد ذلك هو تعافي اقتصاديات الدول العربية في الفترة المذكورة.

ووفقا للتقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالشراكة مع اليونيسيف وجامعة الدول العربية، فإن العدد التقديري للفقراء في المنطقة العربية قد بلغ سنة 2014 (116 مليون نسمة)، أي 40.6٪ من مجموع سكان البلدان التي شملتها الدراسة[15]، وبشكل أدق، رصد البنك الدولي نسبة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - عند خط الفقر الأعلى 3.20 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011- قد انتقل من 14.4٪ سنة 2013 إلى 16.3٪ سنة 2015[16]، حيث يمكن تفسير هذه النسب التي تعبر عن ارتفاع عدد الفقراء في البلدان العربية بتدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير في الفترة التي تلت موجة الربيع العربي 2011 الحاصلة آنذاك على اثر مطالبة الشعوب بالتغيير السياسي، والتي كانت بالأساس مدفوعة بغياب الفرص الاقتصادية.

حيث اعتبرت المنطقة العربية آنذاك أنها المنطقة الوحيدة التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع بين عامي 2011 و2015، إذ ارتفع هذا المعدل من 2.7٪ في عام 2011 إلى 5٪ في عام 2015، مما أدى إلى مضاعفة عدد الفقراء المدقعين ليصل إلى 18.6 مليون يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم[17].

أما في سنة 2017، فقد أحصى التقرير سابق الذكر 38.2 مليون نسمة من الفقراء فقرا مدقعا، ما يعادل 13.4٪.[18] وهو أمر راجع لتعافي الاقتصاديات العربية لاسيما تلك التي شملها الربيع العربي بعد استقرار الأنظمة الجديدة، وتراجع المد

الارهابي في المنطقة بقيادة تنظيم "داعش".

ثانيا- الأسباب الاقتصادية للفقر في الدول العربية:

ترجع ظاهرة الفقر الآخذة في الانتشار على مستوى البلدان العربية إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية، ومن أهم هذه الأسباب نجد طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الوطن العربي، والذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاستقرار[19]، وما يهمنا في هذه النقطة هو استئثار الأقلية الحاكمة في الدول العربية بالثروات الاقتصادية والمالية، وهي الميزة التي طبعت النظم الاقتصادية العربية لعقود من الزمن.

وينبثق الفقر في الوطن العربي في العموم عن الوضع الاقتصادي؛ حيث أن الثروة النفطية الكبيرة التي تزخر بها المنطقة تعطي صورة مضللة عن الوضع الاقتصادي هناك، وتخفي نقاط الضعف الاقتصادية الهيكلية لعديد البلدان العربية[20]، فرغم غنى المنطقة بالثروات الطبيعية والموارد المالية، إلا أنها تتميز بضعف النمو الاقتصادي وما يصاحبه من انخفاض الأجور وتفشي البطالة وغيرها، ناهيك عن تدني مؤشرات التنمية الشاملة، الأمر الذي ينتج عنه بروز ظاهرة الفقر بدرجات مختلفة.

كما ينتج الفقر في الوطن العربي أيضا عن حالة اللامساواة* أو غياب عدالة توزيع الدخل والثروة، والتي تعتبر من بين القضايا الأكثر الحاحا في المنطقة العربية، وهي تشمل التباين في ملكية الثروة الاقتصادية والحصول على الموارد، وممارسة السلطة السياسية.[21]

وتشهد هذه الحالة زيادة مطردة في المنطقة، وتساهم في إفقار الأفراد، حيث تشير الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين الفقر واللامساواة، وهو الوضع الذي يطبع المنطقة العربية، وفي هذا السياق سجلت منطقة الشرق الأوسط أعلى مستويات اللامساواة في الدخل بنسبة 61٪ سنة 2016 تبعا لتقرير "اللامساواة في العالم 2018" الصادر عن مختبر اللامساواة العالمية[22]، ومن ثم شهدت المنطقة استفحالا لظاهرة الفقر كنتيجة حتمية للامساواة.

ومن بين الأسباب الاقتصادية أيضا التي تجعل المنطقة العربية عرضة لتحدي الفقر، اعتمادها الكبير على استيراد المواد الغذائية، وهو ما يعرضها لتقلبات أسعار الغذاء[23]، وبالتالي زيادة عدد الفقراء، وهو الأمر الذي يعبر عن مدى ضعف الحق في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الغذاء في المنطقة العربية.

كما يعد الانفتاح الاقتصادي الخارجي وتطبيق سياسات الاقتصاد العالمي في الدول العربية عاملا حاسما في انتشار الفقر[24]، حيث نتج عن تلك السياسات أوضاع اقتصادية جديدة غير موائمة للبيئة الاقتصادية في الوطن العربي، لاسيما ما يتعلق بسياسة الحد من دور الدولة، وتعزيز القطاع الخاص، الذي أضر بالطبقات الوسطى تحديدا، حيث انكمشت هذه الأخيرة وتدنت إلى مصاف الطبقات الدنيا نتيجة تراجع الدخل وتدهور قدرتها الشرائية، وهو ما آل إلى زيادة عدد الفقراء في المجتمعات العربية.

كما يعتبر تدهور استهلاك الفرد من الأسباب الاقتصادية للفقر في الوطن العربي[25]، وهي حالة ناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي في حد ذاته، الذي ينجم عادة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية على اعتبار التبعية المطلقة للنفط في الوطن العربي، وكذا الصراعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة.

ولعل السبب الشائع عموما وراء تفشي الفقر في البلاد العربية هو تنامي بطالة الشباب في أوساط المجتمعات العربية، حيث تنتج البطالة المرتفعة في الوطن العربي أزمة الفقر لاسيما في ظل استمرار النمو السكاني، [26] وكذا النمو الهائل للقوة العاملة العربية بنحو 3٪ سنويا خلال الفترة 2000-2013[27]، وفي ظل الحاضر الاقتصادي الآخذ في التقهقر، يستعصى الوصول إلى توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، وهو ما من شأنه تأجيج أزمة الفقر في الدول العربية.

وبعد استفحال الصراعات والأزمات الأمنية في المنطقة العربية منذ سنة 2011، إزداد الوضع الاجتماعي سوءا في المنطقة. فقد أججت النزاعات ظاهرة الفقر، إذ يظل استمرار الصراع في سوريا والعراق واليمن أحد المحركات الرئيسية للفقر على المستوى الإقليمي؛ ففي سوريا 80 ٪ من السكان يعيشون في فقر بعد خمس سنوات من الحرب، وفي العراق 28٪ من الأسر العراقية تعيش تحت خط الفقر بعد حوالي عقد من الزمن على الغزو الأمريكي، أما في اليمن ارتفع معدل الفقر من 42 ٪ من السكان في عام 2009 إلى 54.5 ٪ عام 2012[28]، وزيادة على تدهور الوضع الاقتصادي في هذه البلدان وأثره في زيادة الفقر، نجد أن الفقر يتنامى أيضا بفعل زيادة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الإنفاق العام على الأسلحة والقوات العسكرية استجابة للوضع الأمني المعقد في المنطقة.

وهو الوضع الذي زاد الظاهرة المدروسة تعقيدا، وصعّب مهمة الحد من الفقر على المستوى العالمي والعربي على حد سواء، في ظل تنامي المشاكل الاقتصادية بعد موجة الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة منذ سنة 2011.

ولكن رغم كل الاسباب الاقتصادية المذكورة آنفا، إلا أن معضلة الفقر في المنطقة العربية تتوقف على عاملين أساسيين هما النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية؛ فكلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وتحسن توزيع الدخل، كلما أدى ذلك إلى التقليص من حدة الفقر.

وفي ختام ذكر الأسباب الاقتصادية للفقر، يتبين لنا أن المنطقة العربية تعد بيئة خصبة للمشاكل الاقتصادية والمرتبطة أساسا بضعف أداء النظم السياسية، وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى استفحال ظاهرة الفقر في أوساط المجتمعات العربية لاسيما في الدول منخفضة الدخل.

المحور الثالث: التداعيات السياسية للفقر في المنطقة العربية

تلقي ظاهرة الفقر بظلالها على الجانب السياسي كونها تفرز مشاكل جمة يتعلق البعض منها بالاستقرار في المجتمع وكذا غياب الأمن الاجتماعي وغيرها.

ومن الآثار السياسية لظاهرة الفقر في الوطن العربي هشاشة النظم السياسية؛ حيث يؤدي الفقر الناتج عن عدم المساواة في توزيع القوة الاقتصادية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، ويزيد من خطر تفكك المجتمع[29]، وهو ما أكده المنظرون السياسيون الذين اعتبروا أن التوزيع غير العادل في الثروة الاقتصادية ينتج حالة السخط السياسي والاحتجاج وعدم الاستقرار والعنف[30]، حيث تحتل قضية اللامساواة صدارة الأسباب المؤدية إلى الاضطرابات السياسية، وهذا ما ينسحب على المشهد العام في المنطقة العربية نتيجة ارتفاع عدد الفقراء بفعل اللامساواة الاقتصادية.

كما يفرز الفقر أيضا الضغوط النفسية والاجتماعية التي تؤدي بكثير من الأفراد إلى سلوك طريق العنف[31]، ومن ثم ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع وزيادة في عدد الأشخاص المنحرفين،[32] وهو ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ولعل ما يؤكد فرضيتنا المتعلقة بدور الفقر في زعزعة استقرار الأنظمة والمجتمعات، هو حالة الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2011. فقد لا يكون الفقر سببا رئيسا في انطلاق موجة الاحتجاجات العربية، إلا أنه يعتبر عاملا حاسما في حالة السخط الاجتماعي التي بدورها أدت إلى تلك الاحتجاجات، وتحديدا في تونس؛ إذ يعد إقدام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه، تعبيرا عن الأوضاع الاقتصادية المتردية واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والظلم الاجتماعي وسلسلة تراكمات أفضت في نهاية المطاف إلى اشعال فتيل الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية.

وعلاوة على ذلك، يكون الفقر عاملا مغذيا للأعمال الارهابية، حيث يكون من السهل جدا استقطاب الأفراد من الفئات الفقيرة في المجتمع إلى شبكات الإجرام والإرهاب بمقابل مادي هم في أمس الحاجة إليه، وهو ما أكّده التحقيق الذي أجرته صحيفة "ذي تايمز" الإنجليزية بالرباط حول طبيعة الشباب الذي التحقوا بصفوف تنظيم "داعش، حيث تبين أن العامل المشترك بين هؤلاء الشباب هو الجهل والفقر[33]، إذ أن أوضاعهم المزرية من بطالة وفقر وتهميش وسوء معيشة وغيرها جعلتهم فريسة سهلة للتنظيمات الإرهابية، كما أن تنظيم داعش الإرهابي قد ازدهر وتنامى في المناطق الفقيرة في كل من سوريا والعراق.

المحور الرابع: آليات وبرامج الحد من الفقر في العالم العربي

لا يزال القضاء على الفقر من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات العربية، حيث لا يزال عدد كبير من الأفراد في المنطقة العربية يصارعون من أجل تأمين حاجياتهم الأساسية.

وعلى اعتبار أن التحرر من الفقر والجوع هو حق إنساني رئيسي، كان لزاما تكثيف الجهود للحد من انتشاره، وذلك من خلال تسطير البرامج والآليات الكفيلة بذلك.

أولا- الآليات والبرامج المحلية للحد من الفقر:

يتحقق الحد من الفقر عبر زيادة دخل الفرد، وتحسين حالة التوزيع بين أفراد المجتمع، أي التقليل من حالة اللامساواة وبالتالي خفض معدل الفقر. فقد حاولت

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

معظم الحكومات الحد من عدم المساواة في الدخل وعملت على خفض معدلات الفقر، لاسيما من خلال الإعانات الحكومية وتعزيز القطاع العام والتركيز على التعليم.

ومن بين الآليات الأخرى لتي تعمل على الحد من الفقر في المجتمعات العربية هي برامج الحماية الاجتماعية التي تشمل التأمين ضد البطالة، معاشات التقاعد، وأنظمة سوق العمل، ذلك أن برامج الحماية الاجتماعية تقلل من وطأة الفقر ويمكن أن تمنع الناس من الوقوع في براثن الفقر، من خلال المساعدة في منع وتخفيف الفقر وعدم المساواة في كل مرحلة من مراحل حياة الناس، كما تجعل هذه البرامج المجتمعات أكثر استقرارا[34]، وفي الوطن العربي تطبق البلدان العربية نوعا من برامج المساعدة الاجتماعية التي تسعى إلى التخفيف من وطأة الفقر على المحتاجين والفقراء[35]، وتستهدف تقليل الفقر وتقليص احتمالات التعرض له والعمل على تحقيق أكبر قدر من المساواة وتشجيع النمو الاقتصادي وبرامج الغذاء وغيرها.[36]

من جانب آخر، تضع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية رؤية منظمات المجتمع المدني حول الاستراتيجية المثلى للحد من الفقر في الدول العربية، والتي تتضمن استراتيجية الحد من الفقر على المدى القصير والطويل، من خلال توسع شركاء التنمية في تقديم المساعدات والدعم، مع الحرص على استمرار الدعم للطبقات الفقيرة.[37]

ثانيا- الآليات والبرامج الدولية للحد من الفقر في الدول العربية:

في إطار البرامج الهامة الهادفة للحد من الفقر في الوطن العربي، ينال هذا الأخير نصيبه من البرامج الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين حياة الأفراد.

فقد سطرت الأمم المتحدة برنامجا انمائيا في إطار الأهداف الانمائية للألفية التي تم اعتمادها منذ سنة 2000، وذلك في قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر من نفس السنة، أين ألزمت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية نفسها بتحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية[38]، وقد كان القضاء على الفقر المدقع الهدف التنموي الأول للأهداف الانمائية للألفية والتنمية المستدامة[39]، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامجا يعمل في مجال التنمية لمساعدة البلدان على الحد من الفقر والمشاكل الاقتصادية، ويعتبر هذا البرنامج والذي دعا إلى شراكة عالمية للحد من الفقر المدقع،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أول استراتيجية عالمية على الإطلاق ذات أهداف قابلة للقياس تتفق عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية الرائدة في العالم. (40)

وقد نجحت أجندة التنمية التي تروج لها الأهداف الإنمائية للألفية، فقد قادت حركة دولية غير مسبوقة ضد الفقر المدقع، مما قلله بأكثر من 50 في المائة على مستوى العالم، (41) بما في ذلك العالم العربي.

واصلت الأمم المتحدة برامجها الرامية إلى القضاء على الفقر وذلك بخطة انمائية جديدة تمثلت في برنامج أهداف التنمية المستدامة لعام 2015، الذي يهدف إلى القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان بحلول عام 2030، والذي يتم قياسه حاليا بمن يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا(42)، ويحافظ هذا البرنامج على العمل على القضاء على الفقر الذي تستهدفه الأهداف الإنمائية للألفية، كما يعكس أيضا منظورا شاملا للتنمية الدولية والحفاظ على حياة الإنسان.(43)

خاتمة:

استنادا إلى ما سبق، تخلص الدراسة إلى أن ظاهرة الفقر في الوطن العربي هي من أكبر تحديات الأمن الإنساني، وتعتبر مؤشرا لقياس أداء الأنظمة السياسية، وهي ظاهرة نابعة أساسا من المشاكل الاقتصادية التي تعم الوطن العربي، وأهمها انخفاض مستويات الدخل الفردي وتفشي البطالة وغياب العدالة التوزيعية، ومن ثم فإن الظاهرة المدروسة تلقي بظلالها على الجانب السياسي؛ حيث تترك عديد الآثار السياسية التي تجعل استقرار الأنظمة السياسية العربية على المحك. فنتيجة للفقر الذي يعيشه عدد كبير من الأفراد في البلدان العربية، يندفع هؤلاء إلى التعبير عن حالة السخط الاجتماعي قد تكون في أحيان كثيرة عبر الفوضى والعنف. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انعدام الأمن الاجتماعي والاستقرار في المجتمعات العربية.

ونظرا لخطورة الظاهرة وما تؤول إليه من مشاكل وعقبات سياسية، تعمل الحكومات العربية جاهدة في سبيل خفض معدلات الفقر، للحفاظ على استقرارها، وذلك من خلال برامج وآليات الحد من الفقر لاسيما البرامج الدولية -بقيادة منظمة الأمم المتحدة- التي تعول عليها الحكومات العربية بشكل كبير.

بيد أن البرامج الانمائية ورغم محاولاتها الحثيثة لتقليص الفجوة بين الأغنياء

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والفقراء بين الشمال والجنوب، إلا أنها فشلت في أن تعالج الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استفحال الظاهرة في الدول النامية ومنها الدول العربية.

الهوامش والمراجع:

(1)- Table d'Action Contre l'Appauvrissement de l'Estrie, «La pauvreté, l'exclusion sociale et ses préjugés», Table d'Action Contre l'Appauvrissement de l'Estrie, 2006, p, 6

(2)- CARTO, «La pauvreté dans le monde les effets de la crise sur la société », CARTO, No. 11, mai- juin 2012, p, 11

(3)- United Nations, «The sustainable development goals report 2019», United Nations, 2019, p, 22

(4)- Elena Lasida, et autres, «La pauvreté: une approche socio- économique», Transversalités, No. 111, 2009, p, 37

(5)- D Vidyasagar, «Global notes: counting the world's poor_ how do we define poverty ?», Journal of perinatology, No. 26, 2006, p, 325

(6)- World Bank, World development report 2000/2001 Attacking poverty , (USA: Oxford University press, 2001), p, 17

(7)- Khalid Abu- Ismail and others, « The ADCR 2011: Towards more sensible poverty measurement», United Nations Development Programme, 2011, p, 1

(8)- Valentin F, and others, «Defining and measuring poverty and inequality post-2015», Journal of International Development, 2015, p, 402

(9)- D Vidyasagar, op, cit, p, 326.

(10)- جيم يونغ كيم، "الفقر والرخاء المشترك 2018"، مجموعة البنك الدولي، 2018، ص، 5

(11)- World Bank, World development report 2000/2001 Attacking poverty, op, cit, p,1.

(12)- United Nations, « The sustainable development goals report 2019 », loc, cit

(13)- Khalid Abu- Ismail and others, op, cit, p, 2

(14)- United Nations, and the League of Arab States, « The arab millenium development goals report Facing challenges and looking beyond 2015 », United Nations, and the League of Arab States, 2013, p, 3

(15)- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وآخرون، "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وآخرون، فيفري 2017، ص، 31.

(16)- جيم يونغ كيم، مرجع سابق، ص، 12

(17)- Aziz Atamanov, Sharad Tandon, «Measuring regional poverty in MENA: Update and remaining challenges», World Bank Blogs, november 27, 2018, at: «https: //blogs.worldbank.org/arabvoices/measuring-regional-poverty-mena-update-and-remaining-challenges»

(18)- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وآخرون، مرجع سابق، ص، 15.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(19)- حميد ياسر الياسري، "مؤشرات الفقر في الوطن العربي –دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، ع 4، 2008، ص، 260

(20)- Programme des Etats Unies pour le Développement, «Rapport arabe sur le développement humain 2009 Les défis de la sécurité humaine dans les pays arabes», Programme des Etats Unies pour le Développement, 2009, p, 10

* . حالة اللامساواة في الثروة التي تشهدها المنطقة العربية لا تقتصر على الدولة العربية الواحدة فحسب، بل تعبر عن حالة من التباين الاقليمي بين الدول العربية، في ثنائية تشمل دول مجلس التعاون الخليجي ونظيراتها من الدول العربية الأخرى؛ حيث ترتفع معدلات الدخل والنمو في دول مجلس التعاون في حين تشهد باقي الدول العربية لاسيما دول شمال افريقيا على غرار مصر وتونس والجزائر تراجعا في معدلات النمو ومن ثم انخفاض الدخل.

(21)- آدم هنية، "حالات عدم المساواة في المنطقة العربية"، في: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016"، 2016، ص، 101

(22)- مراد دياني، "اللامساواة العالمية تحت مجهر الاقتصاد السياسي قراءة في تقرير اللامساواة في العالم 2018"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18 أكتوبر 2018، ص، 1

(23)- Kinda Mohamadieh, «Facing challenges of poverty, unemployment, inequalities in the arab region», The Arab NGO Network for Development, june 2009, p, 2

(24)- حميد ياسر الحامدي، مرجع سابق، ص، 261

(25)- Heba El- Laithy, « The ADCR 2011: Poverty in Egypt (2009)», United Nations Development Programme, november 2011, p, 4

(26)- Lahcen Achy, at autres, « Le chômage des jeunes dans le monde arabe: origines, risques et réponses», CARNEGIE Endowment for International Peace, 10 février 2011, sur le site:
«https: //carnegieendowment.org/2011/02/10/fr-event-3291»

(27)- محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم، "بطالة الشباب في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أغسطس 2015، ص، 4

(28)- Adel Abdel Ghafer, and Firas Masri, «The persistence of poverty in the arab world», BROOKINGS, february 28, 2016, at:
«https: //www.brookings.edu/opinions/the-persistence-of-poverty-in-the-arab-world/»

(29)- Table d'Action Contre l'Appauvrissement de l'Estrie, op, cit, p, 25

(30)- غودرون اوستبي، "عدم المساواة والنزاع السياسي"، في: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016"، 2016، ص، 126.

(31)- جاسم المناعي، "هل الفقر والتفاوت والبطالة سببا لعدم الاستقرار"، الوطن، 15 أفريل 2018، على الرابط:

«https: //alwatannews.net/article/768209/Opinion/-هل-الفقر-والتفاوت-والبطالة-سبب-لعدم-الاستقرار»

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(32)- Table d'Action Contre l'Appauvrissement de l'Estrie, op, cit, p, 21

(33)- الزبير مهداد، "مخاطر الفقر وتداعياته الاجتماعية والنفسية"، مجلة أفكار، ع 354، أكتوبر 2018، ص، 8

(34)- United Nations, «The sustainable development goals report 2019», op, cit, p, 23

(35)- منظمة العمل الدولية، "الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق"، منظمة العمل الدولية، 2014، ص، 14

(36)- رشاد أحمد عبد اللطيف، "مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربي"، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص، 13

(37)- انظر: المعهد العربي للتخطيط، استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر.

(38)- Simon Fenny, Matthew Clarke, The millennium development goals and beyond, (USA: Palgrave Macmillan, 2009), p, 3

(39)- عادل عبد الغفار، "استمرار الفقر في العالم العربي"، بروكينجز، 28 فبراير 2016، على الرابط:

« استمرار-الفقر-في-العالم-العربي/https: //www.brookings.edu/ar/opinions»

(40)- ICLEI, « From MDGs to SDGs: what are the sustainable development goals », ICLEI, No. 1, november 2015, p, 2

(41)- Ibid, p, 2

(42)- United Nations, «The 2030 agenda for sustainable development», United Nations, p, 19

(43)- ICLEI, op, cit, p, 1

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X